رقم=الوثيقة=W MDE 24/031/2002 (وثيقة عامة)
بيان صحفي رقم : NPP
PN يوليو/تموز OMMO

سوريا: إصدار أحكام طويلة بالسجن على منتقدي الحكومة

حكمت محكمة أمن الدولة العليا اليوم على عارف دليلة بالسجن لمدة عشر سنوات وعلى وليد البني بالسجن مدة خمس سنوات بتهمة "محاولة تغيير الدستور بوسائل غير قانونية"، عقب محاكمة بالغة الجور.

وكان عارف دليلة ووليد البني وثمانية آخرون قد أُلقي القبض عليهم واعتُقلوا بصورة تعسفية في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول OMMN بسبب اشتراكهم في مجموعات المجتمع المدني ومنتديات النقاش الناشئة. وفي OS يونيو/حزيران حكمت محكمة أمن الدولة العليا على رياض الترك بالسجن مدة سنتين ونصف السنة بتهم مشابهة في بقضية ذات صلة. وتعتبرهم منظمة العفو الدولية سجناء رأي سُجنوا لمجرد تعبيرهم السلمي عن آرائهم.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "هذه الحملة المستمرة التي تستهدف نشطاء حقوق الإنسان ومنتقدي الحكومة تشهد على حقيقة أن الآليات التي تسهل ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا ما زالت قائمة وأن الحكومة السورية لم تفِ بالالتزامات والواجبات المترتبة عليها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وتعتبر منظمة العفو الدولية المحاكمات التي تجري أمام محكمة أمن الدولة العليا بأنها جائرة بشكل صارخ لأنها لا تتقيد بالضمانات الواردة في المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. وليس هناك حق في تقديم استئناف ضد القرارات الصادرة عنها.

كذلك تشعر المنظمة بالقلق على صحة عارف دليلة، الذي ورد أنه يعاني من تجلط وريدي عميق ويحتاج إلى معالجة طبية عاجلة. وقد زُعم أنه تعرض للضرب وسوء المعاملة أثناء احتجازه في سجن عدرة.

وأضافت منظمة العفو الدولية أنه "ما كان يجب أبداً إلقاء القبض على سجناء الرأي هؤلاء أساساً. ويجب الإفراج عنهم فوراً ودون قيد أو شرط."

انتهى
وثيقة عامة
للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:
+QQ OM TQNP RRSS
منظمة العفو الدولية : N Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org